غلاب نوال
طالبة دكتوراه
جامعة أم البواقي
البريد الالكتروني :ghellab.nawal@univ-oeb.dz

مقومات نمو المصطلح اللساني (قراءة في كتاب مباحث تأسيسية في اللسانيات لـ: عبد السلام المسدّي

ملخص

يعد عبد السلام المسدي من أهم الباحثين المغاربة في مجال اللسانيات واللغة، تحدث عن قضايا كثيرة من بينها المصطلح اللساني الذي خصص له ثلاثة فصول كاملة في كتابه مباحث تأسيسية في اللسانيات، درس فيه مقومات نمو المصطلح اللساني عند العرب بصفة عامة؛ أي اللغة العربية، حيث تحدث في الفصل الثاني عن العلوم ومصطلحاتها عن طريق حديثه عن اللغة وآلية المعرفة، أما الفصل الثالث فقد تحدث فيه عن التوليد اللغوي المتمثل في خصائص اللسان العربي، بينما في الفصل الرابع تحدث عن علم المصطلح من حيث فانون التجريد الاصطلاحي، وطبعا تكمن أهمية هذا الكتاب في كونه مساهمة مغاربية قيمة ألقت الضوء على المصطلح اللساني الذي شغل بال اللسانيين العرب، والهدف من هذه الورقة البحثية هو توعية الباحثين بضرورة البحث في الشأن المصطلحي اللساني .

Sammary:

Abdus Salam El Mesadi is one of the most important scholars in the field of linguistics and language. He spoke on many issues, including the lingual term, to which he devoted three full chapters in his book institutional discussants on linguistics, in which he studied the development of lingual terminology among Arabs in general ; in the second chapter he talked about science and its terminology by talking about language and the mechanism of knowledge, while in the third chapter he talked about the generation of linguistics, which is represented by the characteristics of the Arabic tongue, while in the fourth chapter he talked about the science of the term of the law of abstract ideology. Of course, the importance of this book is that it is a valuable contribution to the lingual term that has prefigured Arab linguists . the aim of this paper is to raise the awareness of researchers of the need to research on lingualterms .

مقدمة:

يُعتبر المصطلح اللساني من بين القضايا اللسانية والنقدية التي شغلت بال النقاد واللسانيين، لما لقيه من اهتمام جراء ما يطرحه من إشكالات مختلفة، سواء من حيث الاستقبال أو من حيث النشأة والمفهوم، ولكن الأمر الملفت للانتباه في كتاب مباحث تأسيسية في اللسانيات لعبد السلام المسدي هو نمو المصطلح اللساني العلمي والفني الذي مر بعدة مراحل وظهرت فيه عدة إشكالات، وارتبط بعدة قضايا من بينها قضية النحت والتعريب والاشتقاق والمجاز، وقضية قانون التجريد وغيرها من القضايا التي ساهمت في

نموه، وهذا ما يستدعي طرح عدة تساؤلات: ماذا نقصد بالمصطلح اللساني ؟ وكيف ساهم كتاب مباحث تأسيسية في اللسانيات لعبد السلام المسدي في إبراز مقومات نموه ؟ وإلى أي مدى يمكننا القول بأن هذا الكتاب أحدث فرقا في البحث اللساني؟

1- المصطلح اللساني:

لقد وجد المصطلح اللساني رواجا كبيرا لدى النقاد واللسانيين لما لهو من أهمية؛ وتعدد مفهومه؛ حيث أن تعريف المصطلح ارتبط بالتخصص، فلكل تخصص تعريف خاص به - كل حسب مجاله - " وقيل أن المصطلحات مفاتيح العلوم، ولكل علم مصطلحاته التي تعبر عن المفاهيم التي يقتضيها مهما كان نوعه، ولك أن تتخيل علما بلا مصطلحات"[1]، ونحن سنكتفي بإعطاء المفهوم العام للمصطلح؛ حيث أن " كلمتي مصطلح واصطلاح مترادفتان في اللغة العربية. وهما مشتقتان من اصطلح وجذره صلح بمعنى اتفق، لأن المصطلح أو الاصطلاح يدل على اتفاق أصحاب تخصص ما على استخدامه للتعبير عن مفهوم علمي محدد" [2]، بمعنى " أنه الرمز اللغوي المحدد لمفهوم واحد "[3]، ويمكن القول بأن " المصطلح عبارة عن كلمة أو مجموعة من الكلمات تتجاوز دلالتها اللفظية والمعجمية إلى تأطير تصورات فكرية وتسميتها في إطار معين، تقوى على تشخيص وضبط المفاهيم التي تنتجها ممارسة ما في لحظات معينة، والمصطلح بهذا المعنى هو الذي يستطيع الإمساك بالعناصر الموحدة للمفهوم والتمكن من انتظامها في قالب لفظي ..."[4]. ينبغي أن نشير أولا إلى أن " البحث اللساني في المصطلح أعم من المصطلح اللساني؛ لأن خصوصية هذا الأخير متأنية من كونه واقعا ضمن دائرة لسانيات المصطلح ، على أن المصطلح اللساني، وإن كان يشير إلى هوية المصطلح باعتباره تقييدا له بكونه لسانيا، يمكن أن يكون مظلة بحثية، تضم تحت جناحيها أعمالا علمية تبحث في المصطلحات اللسانية، لا في المصطلح بعامة، فيكون بذلك مساويا في معناه ودائرة اختصاصه للسانيات المصطلح، وعلم المصطلح يبحث في التفكير المصطلحي بعامة؛ يبحث في خصائص هذا التفكير، وفي طرق بناء المصطلح، وصوره، ومشكلاته، والمعايير النفسية وتوحيد المصطلحات "[5]، وما يهمنا نحن هو العودة إلى كتاب مباحث تأسيسية في اللسانيات لعبد السلام المسدي لتوضيح رأي اللساني والناقد في هذا الموضوع، والذي تمكن من " نيل دكتورا الدولة في اللغة والآداب بإشراف الدكتور عبد القادر المهيري "[6]؛ حيث نجده يمارس التحليل والشرح لقضايا مهمة ترتبط بالمصطلح في ثلاث فصول كاملة .

2- الفصل الثاني: في العلوم ومصطلحاتها: اللغة وآلية المعرفة:

يقع هذا الفصل في تسع صفحات حيث يتحدث الكاتب فيه عن عدة قضايا - خاصة بالمصطلح - شغلت بال اللسانيين والنقاد؛ وارتأينا أن نتحدث عنها دون إسهاب منا أو نقصان لما لها من أهمية، في البداية يقول عبد السلام المسدي: " مفاتيح العلوم مصطلحاتها، ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى"[7]، فهو يعترف كغيره من اللسانيين بأن لكل علم مصطلحاته الخاصة التي تميزه عن غيره؛ حيث يرى بأن " منطق العلم نصل إليه من خلال ألفاظه الاصطلاحية"[8]، وهذا ما يبرر به موقفه، وحسبه أن " السجل الاصطلاحي هو الكشف المفهومي الذي يقيم للعلم صوره الجامع وحصنه المانع "[9] ،وهذا التشبيه بالصور والحصن يدل على اكتساب العلم لمتانته وبقاءه من خلال الجهاز المفهومي الذي يعطي للمصطلحات وجودها ومعانيها .

---

[1] نور الدين دريم: المصطلح النقدي لدى يوسف وغليسي قراءة في الوضع والاستعمال، كلية الآداب والفنون، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف ، مجلة مقاليد، العدد 11/ ديسمبر 2016، ص 67 .

[2] علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، مكتبة لبنان ناشرون، د ط، بيروت، 2019، ص 300.

[3] سهام السميدي: خصائص المصطلح اللساني التوليدي وطرق نقله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل القنيطرة، العدد 27 كانون الثاني 2021 ، ص 622 .

[4] بشير ابرير: علم المصطلح وممارسة البحث في اللغة والأدب، قسم اللغة العربية وآدابها جامعة باجي مختار عنابة، مجلة المخبر؛ أبحاث في اللغة والأدب الجزائري، ص 2 .

[5] سمير شريف استيتيه: اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديث، دط، الأردن، 2008، ص 341 .

[6] عبد السلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ط2، دب، 1986.

[7] عبد السلام المسدي: مباحث تأسيسية في اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة ، ط1، 2010، بيروت، ص 43.

[8] المرجع نفسه: ص 43 .

[9] المرجع نفسه: ص 43 .

يواصل الكاتب حديثه في هذا المجال عن المصطلح فيقول: " يكون للمصطلح الفني في أي شعبة من شعاب شجرة المعرفة الإنسانية سلطة ذهنية هي سلطة المقولات المجردة في علم المنطق: فلا شذوذ إذا اعتبرنا الجهاز المصطلحي لكل علم صورة مطابقة لبنية قياساته متى فسد فسدت صورته واختلت بنيته فيتداعى مضمونه بارنكاس مقولاته "[10]؛ بمعنى أن الدال مطابق للمدلول فإذا فسد الدال فسد المدلول، ومن هنا تنشأ " العلاقة بين العلم وجملة مصطلحاته: يداخل المصطلح بعض ما يتراكم من العلم حتى لتكاد المعرفة الاصطلاحية أن تغدو هي المعرفة العلمية إلى المرتبة التي يتعذر معها تصور هويتين متمايزتين: تتدافعان أو تتجاذبان وإنما هو توحد على نمط اتحاد الدال والمدلول في عملية الأداء اللغوي بإطلاق، فكما أنك لا تدرك للمدلول دلالة إلا من خلال علامته الدالة، ولا تتصور وجود دال ما لم تحمل مظانه معقوله المدلول عليه فكذلك شأن منظومة العلم مع جهازه المصطلحي "[11] ،وهنا يمثل المسدي للعلاقة بين العلم ومصطلحاته بالعلاقة التي تربط الدال بالمدلول وهي علاقة التطابق والتجاذب والتدافع، " ومن كل ما سلف يتجلى أن الوزن المعرفي في كل علم رهين مصطلحاته، لذلك نسميها أدواته الفعالة لأنها تولده عضويا وتنشئ صرحه ثم تصبح خلاياه الجنينية التي تكفل التكاثر والنماء "[12] ،فيصبح وفقا لذلك لكل علم معجمه اللغوي الخاص به والذي يميزه عن غيره، وله ألفاظه التي تخدمه وتدل عليه .

ويقول أيضا: أن " العنصر اللغوي في أصل نشأته رمز يقوم بضرب من المواضعة لينوب بحضوره عن إحضار الأشياء المتحدث عنها سواء أكانت مما يتسنى حضوره أم مما يتعذر، فكأنما الذي ساق الإنسان إلى التوسل باللغة إنما هو نزوعه إلى المجهود الأدنى بحكم تركيبه وبدافع غريزته التي قوامها الاقتصاد الأدائي: أن يستأثر بأكبر النفع بالذي يتسنى من اضعف المجهود وعلى هذا الأس المبدئي عرفت العلامة بأنها حضور لغيبة على حد التعبير الحرفي، أو قل بتعبير متأصل هي شاهد على غائب "[13]؛ والمقصود بذلك أن اللفظ أي الدال يؤدي إلى تصور ذهني أي المدلول سواء أكان هذا الدال حاضرا محسوسا أو غائبا مدركا، ويتم وضع هذه الألفاظ عن طريق التواضع والاتفاق بين مجموعة من الناس والغرض منها هو التواصل، والعلامة اللغوية هي استحضار لما هو غائب، وهذا ما يؤدي إلى طرح التساؤل الآتي: " فما شأن المصطلح العلمي إذن ؟ "[14]. يطرح عبد السلام المسدي هذا التساؤل ويجيب عنه في نفس الوقت فيقول: " هو نظام إبلاغي مزروع في حنايا النظام التواصلي الأول، هو بصورة تعبيرية أخرى علامات مشتقة من جهاز علامي أوسع منه كما وأضيق دقة "[15]، "كذا يتسنى أن نعرف المصطلح علاميا بأنه شاهد على شاهد على غائب"[16].

يعني ذلك أن المصطلح العلمي هو اشمل من المواضعة واشمل من الصورة الذهنية، فهو نظام قائم بذاته له وظيفة اكبر من كونها وظيفة إبلاغية، ولكنه يرمي إلى التواصل، " إن التسليم بقيمة الجهاز المصطلحي بالنسبة إلى كل معرفة علمية تنشد القبض على الظواهر سواء أكان ذلك بالوصف التشخيصي أم بالحكم الاستنباطي ليفضي إلى الاقتناع بأن مصطلحات العلوم هي الصورة الكاشفة لأبنيتها المجردة مثلما ألمحنا منذ البدء "[17]، حيث يجمل عبد السلام حديثه عن المصطلح العلمي في النقاط الآتية:

- " الجهاز المصطلحي في كل علم هو بمثابة لغته الصورية: بل قل هو رياضياته النوعية .
- من ظن أن العالم قادر على أن يتحدث في العلم بغير جهازه المصطلحي فقد ظلمه .
- من المسلمات أن اللغة ظاهرة جماعية واجتماعية تتحرك طوعا كلما تلقت منبها خارجيا إذ ما إن يستفزها الحافز حتى تستجيب بواسطة الانتظام الداخلي الذي يمكنها من استيعاب الحاجة المتجددة والمقتضيات المتولدة وهكذا تصطنع اللغة لنفسها نهجا من الحركة الذاتية .

---

[10] المرجع نفسه: ص 43 .

[11] المرجع نفسه: ص 44 .

[12] المرجع نفسه: ص 44 .

[13] المرجع نفسه: ص 44 .

[14] المرجع نفسه: ص 45 .

[15] المرجع نفسه: ص 45 .

[16] المرجع نفسه: ص 45 .

[17] المرجعه نفسه: ص 46 .

- أن اللغة مثلما هي مدفوعة إلى التركح بين ضغط الحاجة وضرورة سدها فإنها محمولة على التوسط بين جنوح المحافظة وقاموس الاستعمال لذلك تسعى دوما إلى استيعاب المدلولات دون دوالها إن بالإحياء وإن بالتوليد فإذا أعيت الحيلة استقبلت القادم عليها دالا ومدلولا فيكون دخيلا ترضخه إلى أبنيتها حتى يتواءم ونسق الصوغ الأدائي لديها .
- كل علم ينزع على المدى البعيد إلى الاستقلال برصيده عما يتداخل مع القاموس المشترك، وهذا شأن العلوم منذ القديم "[18]

يقول أيضا: " احتكاما إلى كل هذه الاعتبارات كان خليقا باللسانيات أن تتبنى ضمن محاور اهتمامها قضية المصطلح، وقد كانت عنايتها بالموضوع مبثوثة بين أفنان متعددة منها البحوث التأثيلية، تلك التي تعنى بالأصول الاشتقاقية وتاريخ تفرعها، ومنها البحوث المختصة بالرصيد اللفظي كما هو بين في فرعين من فروع اللسانيات هما القاموسية ونعني بها (اللكسيكوغرافيا) والمعجمية ونعني بها (اللكسيكولوجيا) "[19]، ويواصل حديثه قائلا: " علم المصطلح هو تنظيري في الأساس، تطبيقي في الاستثمار، لا بمكن الذهاب فيه إلا بحسب تصور مبدئي لجملة من القضايا الدلالية والتكوينية في الظاهرة اللغوية، فعلم المصطلح – على ما نقدره – ينتسب سلاليا إلى علوم التأثيل فالقاموسية فالمعجمية، لكنه فرع جنيني عن علم الدلالة وتوأم لاحق للمصطلحية بحيث يقوم منها مقام المنظر الأصولي الضابط لقواعد النشأة والصيرورة "[20]، ويقول أيضا: " فبين علم المصطلح ومصطلحية العلم فرق ما بين المعجمية والقاموسية، ... فكأنما نضع المصطلح ثم نبتكر علم وضع المصطلح، مثلما نضع القاموس ثم نبتكر علم وضع القاموس، والإنسان منذ القدم علم اللغة قبل أن يضع للغة علما "[21].

يتحدث اللساني عبد السلام المسدي عن علم المصطلح الذي هو - من جنس علم التأثيل والقاموسية والمعجمية، وفرع من فروع علم الدلالة ومشابه للمصطلحية التي هو أساس نشأتها، ويشبه الفرق بين علم المصطلح والمصطلحية بالفرق بين المعجمية والقاموسية، ليعود بعد ذلك للحديث عن علاقة علم المصطلح بعلم الدلالة ليطرح عدة تساؤلات تعبر عن مدى مساهمة علم المصطلح في فك إشكالات المعنى، " وعلم المصطلح موكل إليه اليوم أن يساعد علم الدلالة على فحص إشكالات المعنى عسى أن يجيب عن سلسلة المساءلات المعرفية المتجددة : كيف تدل اللغة بألفاظها على ما تدل عليه ؟ وهل هناك قواميس تطرد في ارتباط الأسماء بمسمياتها ؟ ثم ما هو مدى تصرف الإنسان – مستعمل اللغة – في توجيه الروابط الدلالية بين الدوال والمدلولات ؟كيف تتحرك اللغة ذاتيا فتسد بألفاظها ما قد يحدث من شعور في كيانها المعنوي بموجب بروز متصورات لا تملك اللغة في البدء ما تدل به عليها ؟ "[22]

بعد أن قام اللساني بطرح هذه التساؤلات أبرز لنا سبيلا للبحث في الدلالة مرتبطا بتأسيس قواعد المنهج النظري؛ أي الجهاز المصطلحي النظري للمنهج فقال: " فإذا تأسست قواعد المنهج النظري تسنى البحث في مظاهر ازدواج الطاقة التعبيرية بين قدرة تصريحية وأخرى إيحائية ثم بين دلالة ذاتية موضوعية ودلالة جافة محمولة، وكذلك بين الإفادة بالوضع الأول والإفادة بالوضع الثاني عبر النقل والمجاز، وكله ييسر ظهور الفيصل بين المعاني وظلال المعاني "[23]، ننتقل الآن إلى الفصل الثالث

-3الفصل الثالث : في التوليد اللغوي: خصائص اللسان العربي :

خلافا للفصل الذي قبله فإن هذا الفصل يتكون من 23 صفحة مكثفة وعميقة من حيث الدلالة، عالج خلالها الكاتب عدة قضايا متعلقة بالمصطلح واستثمر أفكاره للتعبير عنها، وعنوان الفصل في التوليد اللغوي وخصائص اللسان العربي هو عنوان دقيق يبدأ من الجزء إلى الكل، يقول: " إذا عالجنا المصطلح من منطلق لساني نقدي فبديهي أن المدلولات سابقة لدوالها في الزمن لذلك كانت الألفاظ وليدة المعاني في أصل نشأتها فإذا استقرت في الاستعمال وتواترت أصبحت المعاني وليدة للألفاظ بحكم التقدير والاعتبار"[24]، وهنا عبد

---

[18] المرجع نفسه: ص 46 – 50 .

[19] المرجع نفسه: ص 50 .

[20] المرجع نفسه: ص 50 – 51 .

[21] المرجع نفسه: ص 51 .

[22] المرجع نفسه: ص 51 .

[23] المرجع نفسه: ص 51 .

[24] المرجع نفسه: ص 53 .

السلام المسدي ينظر للمصطلح من زاوية أخرى على غرار ما كان عليه في الفصل السابق، فالمدلول هنا اسبق من الدال وبالتالي الألفاظ وليدة المعاني، ولكن الشيء الذي عكس ذلك هو الاستعمال الذي بات من خلاله الدال اسبق في الوجود من المدلول أو باتت الألفاظ اسبق في الوجود من المعاني، ويواصل حديثه عن المصطلح قائلا: " ويطرد تناول القضية الاصطلاحية في الدراسات العربية اطرادا: تعالج في سياق التأريخ لحركات الترجمة وفي سياق الحديث عن وضع المصطلح العلمي والفني فضلا عما صنعته المجامع العلمية المتعددة في الوطن العربي والتي لم تنشأ في منطلقها إلا لسد ذرائع المصطلحات، وقد طفحت هذه الأبحاث جميعها - من لدن الأفراد ومن لدن المؤسسات - باستقراءات هي من الدقة والشمول بحيث تكاد تسد رمق الحاجة المتجددة . فهذا على مدار المعالجة التطبيقية وهي أعظم خطرا وأعجل نفعا "[25]، من خلال هذا القول يتبين بأن وضع المصطلح قد مر بعدة مراحل بداية بالترجمة وصولا إلى الاتفاق بين الأفراد أو المؤسسات التي كانت نتيجة للأبحاث العلمية، هذا فيما يخص الجانب التطبيقي أما فيما يخص الجانب النظري فيقول: " إلا أن من يتفحص مقومات المعضلة الاصطلاحية كما تداولتها الدراسات من الوجهة النظرية يقف على ظاهرتين فيهما إشكال منهجي حاد :

-1اختلاط القضية اللغوية بالمعضلة الحضارية: إذا كان مألوفا أن يدعو رواد النهضة المعاصرة إلى اقتفاء اثر الأجداد يوم نهضوا ناهلين من حياض الثقافات الإغريقية والفارسية والهندية فلم يعقهم المشكل اللغوي ولا ثبطتهم معقداته الاصطلاحية. فإن هؤلاء الرواد وهم يتوسلون بطرق الإحياء والتوليد والاستنباط يغفلون عن الفارق الجوهري بين مواجهة العرب اليوم للحضارة المتطورة شرق الأرض وغربها، ومواجهة الأجداد للحضارات بالأمس .

-2توارث تصورات تصنيفية ما انفكت تتضارب مع حقائق المعرفة اللسانية المتطورة، ومدار هذا التصنيف هو ما يصطلح عليه بوسائل نمو اللغة العربية وفي ذلك منذ البدء بعض الخلط بين قاموس الحركة الذاتية في الظاهرة اللغوية ومطاطية جهازها في استيعاب الجديد من المدلولات، وفي سياق هذه الطرائق يرد استعراض الاشتقاق والمجاز والنحت والتعريب، أما محط الإشكال ومكمن الاستغراب ففي تقديم هذه القضايا على مستوى نوعي متجانس وكأنها متماثلات، بل كأنها هي بدائل في وضع المصطلح تتوازى في نوعيتها وتتفاصل في إجرائها على نهج التوليد الدلالي " [26].

إن هاتين الظاهرتين تختصران الإشكال المنهجي المتراوح بين وقوع اللسانيين في مأزق التوفيق بين مواكبة العصر والرجوع للتراث، والتوفيق بين الاشتقاق والمجاز والنحت كبدائل لوضع المصطلح للوصول إلى التوليد الدلالي؛ أي نمو اللغة.

يواصل عبد السلام المسدي حديثه عن المصطلح فيقول: " مما تأسس من درجات التتابع يغدو عالم اللسان أحق الناس بإرساء ركائز التنظير في علم المصطلح بشمول، إذا نظرنا في ما يتواتر عده من وسائل نمو اللغة العربية اعترضنا كما أسلفنا التعريب والنحت والاشتقاق والمجاز .

1- التعريب: أطلق عليه فقهاء اللغة الاقتراض، ويحشر وجه من الموضوع في اللسانيات المعاصرة ضمن محور التداخل على مدارجه المختلفة من الصوتي والصرفي والمعجمي إلى النحوي والدلالي فالأسلوبي .

-2النحت :يأتي النحت سمة نوعية للغات، فهو عنوان توالدها، وأنموذج تكاثرها : فيكون بضم الألفاظ المتكاملة بعضها إلى بعض لوضع لفظ جديد، ويكون بضم اللفظ إلى أدوات معجمية غير ذات وجود مستقل هي تلك الزوائد التي تكون صدورا وحشوا ولواحق.

إن العربية من أسرة طبيعتها التوالدية غير الطبيعة النحتية وإنما لها قاموس تكاثري هو صنو النحت في فاعليته ومستواه، ولذلك كان النحت حدثا عارضا على العربية وتكيفا طارئا على جهازها، ولقد لجأ إليه العرب في حالات محددة كان من أكثرها طوعا وأقربها إلى الاستساغة ما صيغ على وزن صرفي في الفعل ومشتقاته، فكان في الأغلب لفظا منحوتا من جملة كاملة أو مختزلة، كذا كان أمر احتضان الدخيل وتعريبه أهون على العرب من اطراد النحت بما يشذ على أوزانهم، أو تناسق أصواتهم، وتواؤم مقاطعهم، بل تقبلت العربية ألفاظا أعجمية هي في أصولها منحوتة من لفظين وأكثر، وظل النحت أسلوبا ناشزا وقلما وقف اللاجئون إليه ولو في ضرورات المصطلح العلمي "[27]

---

[25] المرجع نفسه: ص 53 .

[26] ينظر المرجع نفسه: ص 53 – 54 .

[27] ينظر المرجع نفسه: ص 55 – 58 .

مما سبق يمكننا القول وبأن الكاتب وهو يتحدث عن النحت لم يجعله شيئا أساسيا في نمو اللغة، والسبب وراء ذلك هو أن اللغة العربية لغة غنية ولا تحتاج إليه إلا في مساءل قليلة جدا، ويفضل اللسانيين حسب قوله التعريب الذي جاء دخيلا على ما يمكن أن يطلقوا عليه النحت .

-3الاشتقاق " : هو هذا التقولب الصرفي المظهري في نطاق المادة اللغوية الواحدة والذي لولاه لتعذر على العربية أن تحيا اللهم إلا أن تستعيض عنه بطواعية أخرى؛ فهو إذن ظاهرة حتمية الحضور في اللغة العربية: هو إحدى مسلمات وجودها، لذلك كان قياسيا يعتمد أجهزة مجردة ينضوي في سلكها كل أصل جذري بحسب حالاته من التجرد والزيادة ومن التثليث والتربيع ...

وبديهي أن هذه القوالب قد استخرجت في أصلها من ذات اللغة بالاستقراء فالظاهرة الاشتقاقية وجدت قبل وجود المصطلح الدال عليها بل قبل صياغة قياساتها المجردة .

وعلم الشيء كما علمت تال في الزمن لوجود الشيء، فالاشتقاق بهذا المعنى المحدد هو في منطلقه تولد اصطلاحي ضمن الحقل الدلالي الواحد ثم يصبح قطعا عموديا يخرق طبقات المادة المعجمية فيشقق مدلولاتها ويؤلف منها أسرا مفهومية قد لا تعرف حدا نمائها " [28].

إن الكاتب وهو يتحدث عن الاشتقاق يرى بأنه أساسي في توليد اللغة العربية؛ فبفضله تحي وتعيش ولا يمكن الاستغناء عنه بأي شكل من الأشكال، وهناك ثلاث أنواع للاشتقاق الاشتقاق الصغير والكبير فالأكبر، أما الاشتقاق الصغير فهو الذي سبق وتحدث عنه، حيث يقول:

" فنمط الاشتقاق التوليدي الذي أسلفنا أمره قد اصطلح عليه بالاشتقاق الصغير ثم أردف إليه نوعان آخران هما الاشتقاق الكبير والاشتقاق الأكبر .

- الاشتقاق الكبير(قلبا) : فهو أن يكون بين الكلمة الأصلية والكلمة المشتقة تناسب في اللفظ والمعنى دون ترتيب في الحروف .
- الاشتقاق الأكبر (الإبدال) : وهو انتزاع لفظ من لفظ مع تناسب بينهما في المعنى والمخرج واختلاف في بعض الحروف نحو عنوان الرسالة وعلوانها، وهو في حقيقة أمره ظاهرة صوتية تعاملية، ثم إنه من الظواهر المقيدة لأنه يفسر في جل أحواله بقوانين التعامل الصوتي من تقريب وتباين وإدغام وتجانس ..."[29].

في مقارنة المسدي بين اللغات وحديثه عن الحقائق التقابلية يقول:

" من الحقائق التقابلية أن النماذج الوصفية والمعايير الاستدلالية وكذلك الأنماط الإجرائية لا يجوز بحال إسقاطها على لغة بعد استخراجها من لغة أخرى، فهذه قاعدة منهجية . أما على صعيد المنطلقات المبدئية فأبرز الحقائق التقابلية أن اللغات لا تتفق كليا في قوالب الصوغ، وتوفر نموذج صياغي في لغة ما لا يكسبها فضلا تفوق به في القيمة لغة أخرى خلت منه. "[30] .

وفي هذه النقطة بالتحديد يتحدث الناقد فيقول: " فكما أن العربية قد احتالت بمرونتها الاشتقاقية على سد المنزلة الشاغرة المتمثلة في مصدر الطواعية المنسبك من المفعول المبني للمجهول فقالت مفعولية، كذلك تحتال الفرنسية بفضل خاصيتها النحتية على سد الحاجة المتمثلة في فصل المصدر الحدثي عن المصدر الانعكاسي وذلك باللجوء أحيانا إلى الزائدة الصدرية الدالة على الذاتية"[31].

من خلال هذا التصريح يبين لنا المسدي بأن لكل لغة خاصية وميزة تميزها عن غيرها من اللغات، مما يستدعي منا الوصول إلى نتيجة واحد وهي؛ أنه لا يمكننا القول بأن هناك لغة أفضل من لغة أخرى؛ فهو يعتقد بأن كل لغة تملك بذور بقاءها أو بذور فناءها .

-4 المجاز " : هو محرك الطاقة التعبيرية في ازدواجها بين تصريحية وإيحائية، بين طاقة موضوعية جدولية، وطاقة سياقية حافة فمكمن المجاز استعداد اللغة لانجاز تحولات دلالية بين أجزائها: يتحرك الدال فينزاح عن مدلوله ليلابس مداولا قائما أو مستحدثا، وهكذا يصبح المجاز جسر العبور تمتطيه الدوال بين الحقول المفهومية "[32].

---

[28] المرجع نفسه: ص 59 .

[29] المرجع نفسه: ص 60 – 61 .

[30] المرجع نفسه: ص 68 .

[31] ينظر إلى المرجع نفسه: ص 70 .

[32] المرجع نفسه: ص 70 .

بعد هذا المفهوم الذي أعطاه المسدي للمجاز يوضح لنا مدى قدرته في وضع المصطلحات العلمية واللغوية حيث يقول: "ومن هذا المنفذ ولج موضوع المجاز إلى صميم قضيتنا التي هي وضع المصطلحات العلمية والفنية، فبمقتضى مظهره الزماني يصبح إحدى طاقات الحركة الذاتية في الظاهرة اللغوية فإذا بها تستوعب المدلولات الجديدة دون إقحام دوال طارئة على جهازها القاموسي بحيث تتمثل اللغة حقولا مفهومية جديدة فتعيد تنظيم مجالاتها الدلالية دون إدخال الضيم على بنية الألفاظ الحائكة لنسيجها؛ مثل هذا الاستيعاب يستند إلى تسلسل التحويلات الدلالية في غير إرباك لرصيد الدوال المكون لقاموس اللغة "[33]، ووفقا لذلك يصبح المجاز " يتفاعل مع الاستعمال على مر الزمن فيؤول إلى تواتر بحيث إذا اقترن المجاز مع عامل الزمن اضمحلت الصبغة المجازية منه وحلت محلها الصبغة المصطلحية "[34]؛ بمعنى أن المجاز يتفاعل مع الزمن فإذا أصبح المجاز متكررا عبره بات مألوفا، ليكون فيما بعد مصطلحا مبني على الوضع والموافقة؛ لأن المجاز يفقد حينها صفة الإيحاء والغربة .

4-الفصل الرابع : في علم المصطلح: قانون التجريد الاصطلاحي

يتكون هذا الفصل من 27 صفحة، ينتقل عبد السلام المسدي هذه المرة إلى الحديث عن نمو المصطلح العلمي القائم على التجريد حيث يقول: " لقد أوقفنا النظر في تاريخ المصطلحات العلمية وخصوصياتها على ما يشبه القاموس المطرد وهو الذي سنسميه قانون التجريد الاصطلاحي، وبمقتضاه يمر المتصور الطارئ بمراحل ثلاثة تتعاقب في الزمن وتترادف في الصيرورة "[35]؛ بمعنى أن التجريد الاصطلاحي مر بثلاثة مراحل تحتكم إلى الزمن والصيرورة مثله مثل أي شيء ينمو ويتطور، وهذه المراحل الثلاثة هي:

المرحلة الأولى: يقوى الميل إلى فصل الدال عن مدلوله باستبقاء هذا ورفض ذاك . عندئذ يلج قانون صوغ المصطلح مرتبته الثانية بعد مرتبة التقبل الجملي معنى ومبنى .

المرحلة الثانية :تفجير المصطلح وفرقعته لفصل مدلوله عن داله استشعارا بزوال الغربة القائمة في البدء بين المتصور المدلول عليه والناطقين باللسان المتقبل مع بقاء هذه الغربة بينهم وبين اللفظ الدال على ذلك المدلول، تنتهي المرحلة الثانية من مراحل نمو المصطلح عندما يستقر أمر الصياغة التعبيرية بشيوعها وتداول الاستعمال لها؛ فلا يخشى مع تواتر الاستخدام غموض ولا اشتراك .

المرحلة الثالثة : وتسمى بمرتبة التجريد وفيها يعمد العقل بقدرته التأليفية إلى اشتقاق الصورة الذهنية المتفردة في غير إسهاب تحليلي. فكثيرا ما يستقر من بين ألفاظ العبارة لفظ يحوصل مفاهيمها ليصبح هو المصطلح الدال بذاته على المجال الكلي، وقد يحل لفظ أخر محل العبارة فيعوض مداليلها جميعا "[36].

من خلال هذه المراحل يتبين لنا أن نمو المصطلح يكون في بادئ الأمر مرتبطا بالتقبل لينتقل إلى التفجير ثم إلى التجريد، " ففي التقبل تتنزل ظاهرة الدخيل، ثم تتوارد الصيغ حتى تتجمع في عملية التجريد بإحدى الطرائق المحتملة من نحت أو اشتقاق أو مجاز، لكن جسر العبور من مرحلة التفجير إلى مرحلة التجريد كثيرا ما يكون وجها من أوجه المجاز "[37]، فلا شك أن لكل مرحلة من المراحل ظاهرة خاصة بها، ففي التقبل يكون الدخيل وفي التجريد يكون الاشتقاق وغيره أما في المرحلة الأخيرة يكون المجاز، " فصياغة المصطلح تتركز في حركة من التبلور المتدرج طبق نمو الدال الاصطلاحي وبموجب ذلك اندرجت قضاياها ضمن أوجه الحركة الذاتية في الظاهرة اللغوية، أما على الصعيد الداخلي فإن الصوغ الاصطلاحي يمثل جلب اللفظ من الرصيد المشترك إلى الرصيد المختص، ولهذا السبب ترى متواترا في مجال المصطلحات الدالة على العلوم في نوعيتها أن يصاحب لفظ (علم) المصطلح الدال عليه، فتكون كلمة (علم) عنصر اعتماد يركز عليها تمخض المصطلح للدلالة على مضمون الاختصاص"[38]، بموجب هذا القول يكون لكل تخصص مصطلحاته الخاصة به والتي تدل عليه وتندرج ضمن حقوله الدلالية، يواصل المسدي حديثه عن قانون التجريد الاصطلاحي فيقول: " إن قانون

---

[33] المرجع نفسه: ص 70 – 71 .

[34] المرجع نفسه: ص 71 .

[35] المرجع نفسه: ص 77 .

[36] ينظر عبد السلام المسدي: مباحث تأسيسية في اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة ، ط1، 2010، بيروت، ص 78 – 79 .

[37] المرجع نفسه: ص 79 .

[38] المرجع نفسه: ص 79 .

التجريد الاصطلاحي بمراحله التراتبية الثلاث لهو قاموس لغوي مطلق لا يختص بلسان ولا بأمة ولا حتى بحقبة تاريخية مخصوصة، لذلك يندرج بلا تردد ضمن منظومة الكليات . وهو من قوته وعمومه نراه ينطبق على العلم اللغوي نفسه بدءا باسمه ذاته:

فلقد تحدث الباحثون في الأربعينات عن اللنغويستيك، ثم تداول القوم: على علم اللغة العام، وعلم اللسان الحديث، واللغويات المعاصرة، حتى أعثرهم الحظ على ما به يتجاوزون مرحلتي التقبل المباشر بالدخيل، والتفجير بتحليل المفهوم إلى عبارة تحليلية، فقالوا اللسانيات "[39]، وهذا ما هو إلا مثال عن التجريد الاصطلاحي وكيفية صوغ المصطلح ووصوله إلى الشكل الذي عليه الآن، والأمثلة التي يطرحها عبد السلام المسدي في هذا المجال كثيرة.

يقول أيضا: " إننا بصياغة قانون التجريد المرحلي لا نريد أن نقول أن كل مصطلح يجب أن يمر بالمراحل الثلاث وجوب ضرورة، ولكننا نريد أن نقول أن الأمر إذا ترك لأهل الذكر فبوسعهم أن يدبروا قضية المصطلحات باقتفاء مراتب التجريد طبقا لهذا القاموس القائم في صلب كيان الظاهرة اللغوية "[40]، وهذا يرجع إلى الاتفاق طبعا ومحاولة الوصول إلى قاموس لغوي معين يحتكم إليه قانون التجريد، " ومن أبرز هذه النماذج الاصطلاحية ذاك المفهوم الذي يتحدث الناس عنه في وطننا العربي بثلاثة ألفاظ هي صيغ مشتقة من جذر معجمي واحد وهي: التخصيص، والخصخصة، والخوصصة، ولا بد لنا - قبل أن نحكي قصة الألفاظ - أن نروي قصة المفهوم / .../ فالمفهوم في حد ذاته طارئ علينا كما هو طارئ على تاريخ الفكر البشري لأنه جاء ضديدا على مفهوم آخر هو أيضا طارئ، إذ مدار الأمر في كليهما مسألة " الملكية " التي هي عنصر تكويني في علاقة الإنسان بالوجود وفي روابطه بالعالم المحيط به "[41]؛ حيث يمكن القول أن:" اللغة العربية بفضل مرونة بنيتها الاشتقاقية وبفضل غزارة القوالب الصرفية التي تصاغ عليها الألفاظ لم تبخل بالاستجابة إلى احتضان المفهوم الجديد منذ استضافة التداول العربي، ومن المصطلحات التي رشحتها اللغة العربية في هذا السياق وشاع منذئذ استخدامه لفظ "التخصيص"، وهو مصدر قياسي لصيغة الفعل المزيد " خصص" المشتقة من صيغة الثلاثي المضاعف " خص " والتي في بعض استعمالاتها لا تختلف في الدلالة عن الأولى بحيث تقول : خصه بالشيء وخصصه به، لكنك تقول خصصت الشيء، مقابل قولك عممته "[42]، يواصل الكاتب حديثه فيقول: " إن مصطلح التخصيص يبدو من الناحية النظرية على حظ عال من الملاءمة والتوفيق، لكننا عند فحصه تحت عدسات المجهر العملي نتبين أنه يبسط جملة من الإشكالات أبرزها أنه لفظ متداول في الاستعمال، ونعني بذلك أنه ليس لفظا منسيا أو مهجورا بحيث يكون اختباره عن طريق إحيائه ميسرا لعملية الاقتران المرجوة بين اللفظ والمعنى الجديد الطارئ . ويزيد الأمر إشكالا أن لفظ " التخصيص" من الألفاظ المستخدمة بتواتر كبير لأنه يتصل بحقول تداولية عديدة: يأتي على لسان أهل الإدارة، ويردده أصحاب المعاملات المالية والتجارية، ويذكره القائمون على شؤون البحث العلمي والمعرفي، ولا يغيب عن قاموس أهل السياسة وذوي القرار في أمور المجتمع "[43]

إن هذا اللفظ يستخدم في عدة سياقات ويبرز ذلك من خلال قوله:" ويكفي أن أهل العربية يستخدمون هذا اللفظ الجوال في اضرب متوازية من السياقات: يستخدمونه في السياق الدقيق الذي هو قريب من معنى الإسناد كقولنا: (تخصيص الدولة اعتمادات مالية لمشروع من المشاريع) وقريب منه معنى الإسناد على المجاز كما في (تخصيص الصلاحيات الوظيفية) بضبط مداها وحدودها، ويستعملونه في سياق دلالي مغاير هو من باب (تخصيص بعض التشريعات الوضعية) عند التنصيص على حيثيات التطبيق بعد صياغة الترتيب العام، ويتداولونه أيضا في معنى الانتقال من الخبرة العامة المشتركة إلى الخبرة العينية الدقيقة كما في مجال الطب ولا سيما في مجال الجراحة منه، ومن هذا المجال الدلالي يأتي لفظ التخصص ويأتي كذلك النعت المشتق منه وهو "التخصصي" كما في (المستشفى التخصصي) التي يجنح بها الاستعمال نحو الاقتضاب فيكتفي فيها بعد ردح من الزمن بكلمة (التخصصي) "[44].

---

[39] المرجع نفسه: ص 81 .

[40] المرجع نفسه: ص 84 – 85 .

[41] المرجع نفسه: ص 89 .

[42] المرجع نفسه: ص 95 .

[43] المرجع نفسه: ص 96 .

[44] المرجع نفسه: ص 96 .

أما في حديثه عن لفظ الخصخصة يقول: " فإن يكن لمصطلح الخصخصة بعض المسوغات في سياق الدلالة المستحدثة فمدارها أنه يجيء على صيغة يتولد بها الفعل من المصدر بلا عناء إذ قد تقول مثلا : " إن المجلس يقترح بأن تخصص الدولة المزيد من المؤسسات العمومية "، بينما لو قلنا في هذا الموطن بالذات: " إن المجلس يقترح بأن تخصص الدولة المزيد من المؤسسات العمومية " لظل السامع ينتظر ما يكمل المعنى والتركيب فيظن أن الكلام مبتور، ومدارها أيضا أنه يستجيب للنجاعة التداولية المتمثلة في ابتكار لفظ جديد عند استحداث مفهوم جديد، وهو ما يثمر اقتصادا في الجَهد الذهني عند استعمال الناس للغة رغم بعض العناء الذي يلاحقهم في استساغة الكلمة غير المألوفة إلى حين تمثلها "[45] ، إذ لا بد من مراعات حقيقة أن كل لفظ يحافظ على وجوده وبقاءه عندما تحتضنه بيئة معينة وهذا ما حدث تقريبا مع لفظ الخصخصة حيث يقول المسدّي في هذه المسألة:" عندئذ يبقى أمامنا احتمالان استشرافيان:

في الاحتمال الأول: قد يرسخ الاستعمال لفظ الخصخصة فيحوله إلى " مصطلح " أي إلى كلمة ثابتة مكرسة لا يؤدي غيرها معناها كما هي تؤديه "[46]

وفي الاحتمال الثاني يقول: " أما الاحتمال الاستشرافي الثاني: متصل برصد المآل الذي قد يصير إليه مفهومنا الطارئ الذي تتناوله بالدرس والتمحيص فيتمثل في العدول عن الموقف العملي رفضا لكل سلوك " براغماتي "، ثم في ترجيح التمسك بأرق درجات الفصاحة مما يعبر عنه بالموقع الصفوي نسبة إلى الحرص على صفاء اللغة "[47]، وفي الأخير يمكننا القول بأن كتاب مباحث تأسيسية في اللسانيات لعبد السلام المسدي يعد مساهمة مغاربية قيمة في مجال المصطلح اللساني لما له من أهمية في الدرس المغاربي الحديث والمعاصر.

خاتمة:

مما سبق نستخلص أن:

- مفاتيح العلوم مصطلحاتها، ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى .
- السجل الاصطلاحي هو الكشف المفهومي الذي يقيم للعلم صوره الجامع وحصنه المانع .
- العنصر اللغوي في أصل نشأته رمز يقوم بضرب من المواضعة لينوب بحضوره عن إحضار الأشياء المتحدث عنها سواء أكانت مما يتسنى حضوره أو مما يتعذر .
- علم المصطلح هو تنظيري في الأساس، تطبيقي في الاستثمار، لا بمكن الذهاب فيه إلا بحسب تصور مبدئي لجملة من القضايا الدلالية والتكوينية في الظاهرة اللغوية .
- علم المصطلح موكل إليه اليوم أن يساعد علم الدلالة على فحص إشكالات المعنى عسى أن يجيب عن سلسلة المساءلات المعرفية المتجددة .
- مر وضع المصطلح بعدة مراحل بداية بالترجمة وصولا إلى الاتفاق بين الأفراد أو المؤسسات التي كانت نتيجة للأبحاث العلمية.
- يغدو عالم اللسان أحق الناس بإرساء ركائز التنظير في علم المصطلح بشمول .
- إذا نظرنا في ما يتواتر عده من وسائل نمو اللغة العربية اعترضنا التعريب والنحت والاشتقاق والمجاز .
- يبين لنا المسدّي بأن لكل لغة خاصية وميزة تميزها عن غيرها من اللغات، مما يستدعي منا الوصول إلى نتيجة واحد وهي؛ أنه لا يمكننا القول بأن هناك لغة أفضل من لغة أخرى؛ فهو يعتقد بأن كل لغة تملك بذور بقاءها أو بذور فناءها .
- لقد أوقفنا النظر في تاريخ المصطلحات العلمية وخصوصياتها على ما يشبه القاموس المطرد وهو الذي سنسميه قانون التجريد الاصطلاحي، وبمقتضاه يمر المتصور الطارئ بمراحل ثلاثة تتعاقب في الزمن وتترادف في الصيرورة .

---

[45] المرجع نفسه: ص 98 .

[46] المرجع نفسه: ص 101 .

[47] المرجع نفسه: ص 102 .

- من خلال هذه المراحل يتضح بأن نمو المصطلح يكون في بادئ الأمر مرتبطا بالتقبل لينتقل إلى التفجير ثم إلى التجريد .
- إن قانون التجريد الاصطلاحي بمراحله التراتبية الثلاث لهو قاموس لغوي مطلق لا يختص بلسان ولا بأمة ولا حتى بحقبة تاريخية مخصوصة .
- نتحرى مقومات نمو المصطلح فنجد أن قانون التجريد بحسب المراحل التطورية هو نافذ الفعل قائم الإجراء .
- إن اللغة العربية بفضل مرونة بنيتها الاشتقاقية وغزارة القوالب الصرفية التي تصاغ عليها الألفاظ لم تبخل بالاستجابة إلى احتضان المفهوم الجديد منذ استضافة التداول العربي .
- ينتج عن كل هذا أمر مهم جدا في حياة الألفاظ وترويج دلالاتها المستحدثة وهو تداخل الحقول المعنوية وتكاثف ظلالها الإيحائية مما لا يدرأ محاذير الالتباس فيتعطل استزراع المصطلح وتتعثر غراسته وقد ينتكس نموه .